S/PV.9237

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٣٧

الإثنين، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيشيكاني	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	الإكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد إسحاقو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودورد
	موزمبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

23-00908 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/18، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته البرازيل وسويسرا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن سويسرا والبرازيل. نشكر اليابان على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لنا لنقول بضع كلمات قبل التصويت بوصفنا القائمين الجدد على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري في مجلس الأمن.

ونود أن نعرب عن خالص تقديرنا لسلفينا – أيرلندا والنرويج – على جهودهما المثالية على رأس هذه المهمة الهامة خلال العامين الماضيين. وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضا أن نعرب عن خالص امتناننا لجميع أعضاء المجلس، السابقين والحاليين، على مشاركتهم البناءة وتعاونهم الكامل من أجل الوفاء بمسؤولياتنا المشتركة. وتحقيقا لتلك الغاية، وبناء على هذه الأسس الأساسية، شرعنا في الأسبوع الماضي في وضع مشروع القرار S/2023/18 باللون الأزرق.

وكما نعلم، فإن النص الذي نحن على وشك النظر فيه ذو أهمية أساسية للحفاظ على تدفق المساعدات المنقذة للحياة إلى الشعب السوري. فهو يكفل استمرار العمل الحاسم لتلبية الاحتياجات العاجلة، تحت رعاية الأمم المتحدة وبما يتفق تماما مع جميع الأحكام ذات الصلة. ويؤكد مشروع القرار المعروض علينا تمديد معبر باب الهوى الحدودي لمدة ستة أشهر إضافية، حتى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٢٣، وفقا للفقرة ٢ من القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، ويطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير خاص عن الاحتياجات الإنسانية في سورية في موعد أقصاه ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٣. وتنتهي الولاية الحالية غدا. وبتأكيد تمديدها اليوم، يمكن للمجلس أن يبعث بإشارة دعم قوية للشعب السوري ولجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، ولا سيما الأمم المتحدة ووكالاتها وشركاءها، الذين يعملون بلا كلل لمساعدتهم.

وتتطلع البرازيل وسويسرا إلى العمل معا فيما نستهل هذا العام الجديد للإسهام، بأفضل ما لدينا من قدرات، في النهوض بالملف الإنساني السوري، بروح من الشفافية والشمول. ونأمل أن نتمكن من مواصلة الاعتماد على الدعم الثابت من الأعضاء للمضي قدما. ونوصي المجلس باعتماد مشروع القرار ونطلب إلى جميع الأعضاء تأييده.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. أدلي بهذا البيان قبل التصويت، بالنيابة عن مجموعة الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، بصفة إكوادور منسق المجموعة لشهر كانون الثاني/يناير.

لا نزال نشعر بالقلق إزاء تدهور الوضع الإنساني في سورية ونعتقد أن هناك حاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق وبشكل مستدام. ويجب أن تكون احتياجات السكان المتضررين في صميم عملنا.

ويكرر الأعضاء العشرة المنتخبون الإعراب عن تقديرهم لطريقة اجتماع الوفود في تموز/يوليه ٢٠٢٢ وعملها معا للتوصل إلى نص توافقي، ومن ثم اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). نحن هنا اليوم لتأكيد تمديد إضافي لمدة ستة أشهر، على النحو المطلوب في الفقرة ٢ من نفس القرار.

هذا التمديد يسمح باستمرار إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في ظل التنسيق والرصد الوثيقين من جانب الأمم المتحدة وتمشيا مع المبادئ الإنسانية المتمثلة في الاستقلال والنزاهة والحياد والإنسانية.

إننا نقدر الدور الذي قام به المشاركان السابقان في الصياغة، إيرلندا والنرويج، على مدى العامين الماضيين، ولدينا ثقة كاملة في البرازيل وسويسرا باعتبارهما المشاركين الجديدين في الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري. ويتطلع الأعضاء العشرة المنتخبون إلى التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، بما في ذلك الآلية العابرة للحدود، من أجل تلبية الاحتياجات الماسة والملحة للشعب السوري، ويكررون التأكيد على ضرورة أن يأخذ المجلس في الاعتبار أيضا ضرورة توفير المزيد من أوجه اليقين وإمكانية التنبؤ للمنظمات الإنسانية. وأكرر التأكيد أن الأعضاء العشرة المنتخبين لا يزالون ملتزمين بتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣).

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن البرازيل وسويسرا، بوصفهما المشاركين في الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري.

نرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع اليوم القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، الذي يؤكد استمرار ولاية الآلية الإنسانية العابرة للحدود في شمال غرب سورية. ويأتي ذلك في وقت يواجه فيه ٤,١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في شمال غرب سورية ظروفا شتوية قاسية. ولذلك، أود أن أشكر بحرارة جميع أعضاء المجلس على دعمهم. ويمكن القرار الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، ولا سيما الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، من الاستمرار في الوصول إلى المحتاجين بطريقة منسقة ومرصودة بعناية. إنه يمد شريان حياة حاسم للسكان المدنيين في شمال غرب سورية، الذين أصبحت احتياجاتهم أشد من أي وقت مضى، ويسمح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بمواصلة تقديم المساعدات المنقذة للحياة والمساعدات في إطار التعافي المبكر على نطاق واسع. وهناك حاجة إلى الوصول السريع والمستدام وبلا عوائق. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير إيصال المعونة الإنسانية.

ونعرب مرة أخرى عن امتناننا الخاص للمشاركين السابقين في الصياغة، أيرلندا والنرويج، على عملهما بلا كلل في هذا الملف على مدى العامين الماضيين وعلى مشاركتهما الدؤوبة التي مهدت الطريق لاعتماده اليوم. ونلاحظ أيضا بارتياح الدعم المستمر والموحد من أعضاء المجلس المنتخبين ونحن نسلم الراية من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٣.

وأخيرا، لا يزال من الواضح أنه يجب إيجاد حل سياسي للنزاع يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لتحسين مجمل الأحوال المعيشية في سورية. وفي دورنا كمشاركين في الصياغة مع البرازيل، نسترشد بالاحتياجات الإنسانية للسكان السوريين والمبادئ العالمية التي تمثلها الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها وشركاؤها. إن اعتماد قرار اليوم خطوة مهمة لكفالة استمرار وصول المساعدات الحاسمة المنقذة للحياة إلى المحتاجين. وسنعمل بروح من المسؤولية المشتركة مع جميع أعضاء المجلس وسنشارك مع الشركاء في الميدان من أجل تحقيق ذلك الهدف في المستقبل.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): بداية، تضم دولة الإمارات العربية المتحدة صوتها إلى البيان الذي أدلت به إكوادور نيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس. كما ترحب بلدي باعتماد قرار تمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) لمدة ستة أشهر إضافية بالإجماع ونشكر حاملي القلم للملف الإنساني السوري على جهودهم الحثيثة لاعتماد القرار دون أي تأخير، ونثمن التوافق بين أعضاء المجلس حول هذه المسألة، وأهمية وضع احتياجات الشعب السوري فوق أي حسابات سياسية.

وصوتت دولة الإمارات مؤيدة للقرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، باعتبار الآلية ضرورية للتخفيف من معاناة الشعب السوري الشقيق في ظل الوضع الإنساني المتدهور. لقد شهدت الآلية العديد من التعديلات على مدى السنوات الماضية، ولا يزال هناك إمكانية للعمل على تحسينها بما يتناسب مع الأوضاع الحالية على الأرض، فلا بُد من العمل على إيجاد حلول تحترم سيادة سورية واستقلالها وَوَحدة وسلامة أراضيها، ومنها زيادة حجم ووتيرة المساعدات عبر الخُطوط ومشاريع الإنعاش المبكر تماشيا مع القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) والقرار الذي اعتمدناه اليوم، إضافة إلى أهمية توفير الكهرباء للسوريين، والتي تُعد من الضرورات الإنسانية التي لا يُمكن الاستغناء عنها.

كما ترى بلدي أهمية دعم جهود إزالة الألغام في الأراضي السورية، لما لها من تداعيات إنسانية كارثية على المدنيين، وفي مُقدمتهِم الأطفال الأبرياء والعاملين في المجال الإنساني. وسيتم التركيز على ذلك أثناء مناقشة تمديد الآلية في شهر تموز/يوليو القادم، وبالتنسيق الوثيق مع حاملي القلم الإنساني السوري والدول الأعضاء.

وختاما، نأمل أن تسود وحدة هذا المجلس اليوم على كافة المسارات الخاصة بالأزمة السورية لتحقيق آمال وتطلعات الشعب السوري الشقيق.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة بتأكيد ولاية الأمم المتحدة عبر الحدود، التي ستواصل تقديم المساعدة المنقذة للحياة للمحتاجين في شمال غرب سورية. كما نرحب ترحيبا قويا بوحدة أعضاء مجلس الأمن في دعمهم الواضح لشريان الحياة الإنساني هذا، ونشكر سويسرا والبرازيل وأيرلندا والنرويج على قيادتها.

هناك ٤,١ مليون سوري يعتمدون على الأغذية واللوازم الطبية وغيرها من المنتجات الإنسانية التي توفرها الآلية. وفي الوقت الراهن، يمكنهم أن يتنفسوا الصعداء بمعرفة أن هذا الدعم سيستمر. ولكن يجب أن نكفل توفير المزيد من اليقين لهم وللعاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يخدمونهم. وتحذر دوائر العمل الإنساني باستمرار من أن الولايات الأقصر تؤدي إلى دورة دائمة من التخطيط للطوارئ، مما يحد من القدرة على مساعدة المحتاجين. وقد أوضح الأمين العام أن الضرورات الإنسانية تتطلب ولاية مدتها ١٢ شهرا. فليكن ذلك النداء الإنساني هو المبدأ التوجيهي في مناقشاتنا المستقبلية.

ويسرنا أن المجلس قد اضطلع اليوم بدوره في دعم الشعب السوري. ولكن الشعب السوري يستحق أكثر من ذلك. إن العملية السياسية الحقيقية التي تتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هي الطريقة المستدامة الوحيدة لإنهاء معاناة الشعب السوري.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه أول جلسة لمجلس الأمن أشارك فيها هذا العام، أود أن أرحب باليابان بوصفها الرئيس، وكذلك بجميع الأعضاء الجدد الآخرين في المجلس.

ترحب الولايات المتحدة باتخاذ القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) بالإجماع بشأن آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود. ونشيد بالبرازيل وسويسرا، فضلا عن أيرلندا والنرويج، على جهودهم الدؤوبة لجعل ذلك أمراً ممكناً. وأود أيضا أن أعرب عن خالص شكري لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المعونة على كل ما يقومون به، يوما بعد يوم، من أجل التنفيذ الكامل للآلية وتلبية الاحتياجات الماسة في الميدان.

واليوم، بتوسيع نطاق الآلية العابرة للحدود، حرصنا على استمرار إيصال الغذاء والماء والمأوى وغيرها من المساعدات الإنسانية الحيوية

إلى الشعب السوري. لقد تأكدنا من أن شحنات المعدات الطبية والعلاجات لن تنقطع عن بلد يواجه تفشي الكوليرا المروع. وقد تأكدنا من أن العاملين في المجال الإنساني الذين التقيت بهم خلال رحلتي إلى معبر باب الهوى الحدودي سيواصلون القيام بعملهم البطولي. إن تصويت اليوم يسمح للشعب السوري بأن يتنفس الصعداء. ولكن في حين أن شريان الحياة هذا سيستمر في العمل، كان من الممكن القيام بالكثير – ولا يزال هناك الكثير جدا مما يتعين القيام به.

وفي تموز/يوليه من العام الماضي، لم يتمكن المجلس من تمديد هذه الولاية لمدة ١٢ شهرا متتالية. ونتيجة لذلك، أصبحت عمليات الشراء والتوظيف والاستئجار أكثر تكلفة وصعوبة على عمال الإغاثة والتخطيط، مما أعاق اختيار وتنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر، التي يدعي بعض منتقدي الآلية أنهم يريدونها. والتمديد لمدة ١٢ شهرا تحتاجه الأمم المتحدة، وهو مطلوب لشركائنا في المجال الإنساني وللمستفيدين. ولئن كان من المهم أن يجتمع المجلس اليوم، فلنكن صادقين مع أنفسنا: هذا القرار بالكاد يمثل الحد الأدنى مما ينبغي القيام به. والواقع أن تجديد القرار ما كان ينبغي بتاتا أن يخضع للمناقشة. والمناقشة التي نحتاج إلى إجرائها هي الكيفية التي يمكن بها تعزيز الآلية للوصول إلى المزيد من الناس بمزيد من المساعدة.

في الأشهر المقبلة، يجب أن نظهر للشعب السوري أننا سنواصل وضع إنسانيته أولا، وأننا سنفعل كل ما في وسعنا لزيادة الوصول المتوقع إلى المحتاجين، لأن الاحتياجات الآن في جميع أنحاء سورية، من الجزء الشمالي الغربي إلى الجزء الشمالي الشرقي وجميع محافظات سورية الـ ١٤، أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى. وقد ذكرت الأمم المتحدة أن ١٥,٣ مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدة في عام ٢٠٢٣. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٥ في المائة عن العام الماضي. والغالبية العظمى من المحتاجين هم من النساء والأطفال.

وإذا أردنا أن نحقق ذلك، فيجب أن ندعم أقوالنا بالأفعال، وعلى وجه التحديد، بالتمويل الكافي. ولهذا السبب دعونا المجتمع الدولي منذ فترة طويلة إلى تقديم دعم سخي للنداء الإنساني السوري من أجل الشعب السوري. ومع ذلك، فإن خطط استجابة الأمم المتحدة للأشخاص الضعفاء داخل سورية واللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة لهم تعاني من نقص شديد في التمويل. ونشجع البلدان التي تنتقد هذا النقص في التمويل على تكثيف جهودها والمساعدة في تخفيف معاناة الشعب السوري.

ومن جانبنا، تفخر الولايات المتحدة بأنها المانح الرئيسي لخطتي الاستجابة. وعلى الرغم من ارتفاع الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، فإن التزامنا تجاه الشعب السوري لا يتزعزع. ومع ذلك، فإننا نعلم أن الشعب السوري لن يتمكن من التمتع الكامل بالسلام والأمن والكرامة التي يستحقها حتى ينتهي النزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني ومشاركة مجدية في عملية سياسية شاملة للجميع، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لن تدعم الولايات المتحدة عملية إعادة الإعمار التي يقودها نظام الأسد حتى يتم إحراز تقدم ملموس في التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ونحث نظام الأسد مرة أخرى على القيام بما ينبغي القيانم به، بعد سنوات عديدة وبعد الكثير من العنف، لإنهاء هذه الحرب الوحشية والعمل من أجل إحلال سلام عادل ومستدام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): إن تجديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود أمر أساسي، لأنها تظل آلية حيوية لملايين السوريين. وأرحب بالجهود التي تبذلها أيرلندا والنرويج، وكذلك البرازيل وسويسرا، للتوصل إلى اتفاق بشأن تجديد القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، الذي يمكن الآلية من الاستمرار حتى تموز/يوليه. صوتت فرنسا مؤيدة القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) للانضمام إلى توافق الآراء. ومع ذلك، ستحتاج الجهات الفاعلة الإنسانية إلى ولاية مدتها ١٢ شهرا على الأقل وفتح معبر ثان عبر الحدود من أجل ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كاف لصالح السكان. إن ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام ودون عوائق هو شرط أساسي لكفالة تقديم المساعدة الناجعة للسكان.

لا تزال الاحتياجات في سورية هائلة، وتستمر الحالة الإنسانية في التدهور. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بمسؤولياته، ولا تزال فرنسا ملتزمة على نحو كامل في ذلك الصدد. إن موقفنا وموقف شركائنا الأوروبيين واضح: سنواصل تقديم الدعم للاستجابة لاحتياجات السكان. وعلاوة على ذلك، نذكر بأن أي تغيير في موقف فرنسا أو الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتطبيع وإعادة الإعمار ورفع الجزاءات مرهون بالتزام النظام بعملية سياسية موثوقة وشاملة للجميع، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): صوتت الصين مؤيدة للقرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) لتوسيع نطاق آلية المعونة الإنسانية عبر الحدود إلى سورية. ونشيد بالبرازيل وسويسرا على جهودهما بوصفهما القائمتين على الصياغة، وكذلك النرويج وأيرلندا على جهودهما السابقة لتحقيق تلك الغاية. وفي الوقت نفسه، نأمل أن يغتنم مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة هذا التمديد كفرصة لتلخيص شامل للتجربة وأوجه القصور في تنفيذ القرار خلال الأشهر الستة الماضية من أجل كفالة تنفيذه الكامل والفعال في المستقبل وتقديم مساهمات أكبر في التحسين المستمر للحالة الإنسانية لجميع السوريين.

أولا، يجب احترام سيادة سورية وملكية حكومتها احتراما كاملا. فالمساعدة عبر الحدود ترتيب مؤقت يتم في ظل ظروف خاصة، ويجب أن يتم الانتقال إلى المساعدة عبر خطوط التماس في نهاية المطاف بطريقة منظمة بحيث تصبح الأخيرة القناة الرئيسية للمساعدة الإنسانية إلى سورية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب زيادة وتيرة وحجم قوافل المساعدات عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية بشكل كبير، ويجب استئناف المساعدات عبر خطوط التماس لمخيم الركبان للاجئين في أقرب وقت ممكن. يجب على جميع الأطراف ضمان الإمدادات والتمويل الكافيين للمساعدة عبر خطوط التماس، وتكثيف التنسيق مع جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الأطراف التي تسيطر بحكم الأمر الواقع على شمال غرب سورية، من أجل تحسين بيئة وصول المساعدة عبر خطوط التماس تحسينا فعالا.

ثانيا، يجب بذل جهود حثيثة لتحقيق الجودة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في مشاريع الإنعاش المبكر. وفي الوقت الحاضر، يلزم تحسين التمويل الإجمالي لمشاريع الإنعاش المبكر. وتشهد مشاريع الإنعاش المبكر في مختلف القطاعات تقدما متفاوتا، وهناك اختلافات كبيرة في تنفيذ المشاريع فيما بين مختلف المناطق. وتحث الصين جميع المانحين على وضع رفاه جميع السوريين أولا وحل هذه المشاكل على وجه السرعة وبشكل سليم. إن إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب أمر مهم لاستعادة العمل والحياة الطبيعية للشعب السوري وينبغي إدراجها في نطاق الإنعاش المبكر في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، تعيق الجزاءات الانفرادية وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية، وتقيد وصولها إلى الموارد الإنسانية، وتتعارض مع الجهود التي يبذلها المجلس والمجتمع الدولي لتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية وزيادة الموارد الإنسانية المكرسة لها. ويشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/933) أيضا إلى أن الجزاءات الانفرادية تمنع الوكالات الإنسانية من شراء الإمدادات وتوزيع الأموال. وتحث الصين مرة أخرى الدول المعنية على الرفع الفوري والكامل للجزاءات الانفرادية المفروضة على سورية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد اتخذ وفد بلدنا القرار الصعب بتأييد اعتماد القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، الذي يمدد حتى ١٠ تموز/يوليه من هذا العام ولاية الأمم المتحدة لاستخدام معبر باب الهوى، الذي يتم من خلاله إيصال المساعدات الإنسانية من تركيا إلى الجيب السوري الذي ينتشر فيه الإرهابيون. ومع ذلك، ينبغي ألا يفسر ذلك على أنه تغيير في موقفنا المبدئي من الآلية العابرة للحدود.

وغني عن القول إن القرار بصيغته الحالية لا يجسد تطلعات الشعب السوري، الذي يتوقع، بالإضافة إلى الجهود الإنسانية الفعالة، من مجلس الأمن أن يحترم السلامة الإقليمية لسورية وسيادتها – ليس بالأقوال، بل بالأفعال. والإبقاء على الآلية العابرة للحدود، التي تتعدى على معايير المساعدة الإنسانية المعترف بها عالميا، لا يساعد بأي حال من الأحوال على تحقيق ذلك الهدف.

إن تصويتنا اليوم هو طريقتنا للتعبير عن تقديرنا للمشاركين السابقين في الصياغة، النرويج وأيرلندا، على الطريقة التي تعاملا بها مع المفاوضات بشأن هذا القرار هذه المرة، فضلا عن تعزيز الثقة في المشاركين الجديدين في الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري في المجلس – وفدي البرازيل وسويسرا. ونحن على ثقة من أنهما سيرتقيان إلى مستوى هذه البادرة ويظهران نهجا موضوعيا وغير مسيس حقا لمعالجة المشاكل المتنامية في سورية. وينص القرار على ستة أشهر وآليات مفيدة في هذا الصدد، بما في ذلك ثلاث جولات من الحوار التفاعلي غير الرسمي وإصدار تقرير فريق الأمم المتحدة القُطري في سورية حول التأثير الضار للجزاءات الانفرادية غير المشروعة، والذي يجب تقديمه إلى مجلس الأمن بالكامل.

ومن المهم أن يفهم الجميع بوضوح أنه لا يمكن الحديث عن تمديد تلقائي للآلية العابرة للحدود. ولن تتحقق التوقعات بتمديد جديد لمدة ستة أشهر في تموز/يوليو إلا إذا تغير نهج أعضاء مجلس الأمن تجاه تقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية بشكل أساسي بحلول ذلك الوقت.

وفي الوقت الراهن، نرى أن الوفود الغربية تواصل معالجة هذا الموضوع بطريقة انتهازية وليس لديها نية لتنفيذ أحكام القرارين ٢٥٨٥ (٢٠٢١) و ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) بإخلاص. فلم يهتموا أبدا وما زالوا لا يهتمون باحتياجات السوريين العاديين. وكل ما يهتم به زملاؤنا الغربيون هو الحفاظ على الآلية العابرة للحدود كأداة لممارسة الضغط السياسي على دمشق، فضلا عن دعم إرهابيي هيئة تحرير الشام، الذين لا يزالون يستفيدون من عمليات التسليم من خلال هذه الآلية. وبدلا من تقديم تقييم صادق للحالة الراهنة والعمل على تحسينها، يركز زملاؤنا الغربيون في مجلس الأمن جهودهم على تضخيم الأسطورة القائلة بأن عمليات التسليم عبر الآلية العابرة للحدود لا يمكن استبدالها بعمليات تسليم عبر خطوط التماس، والتي لا تنتهك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

وتحقيقا لتلك الغاية، تبذل الوفود الغربية – للأسف، إلى جانب ممثلي وكالات الأمم المتحدة الذين ينفذون تعليماتها – كل ما في وسعها لإخفاء الإحصاءات الحقيقية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية. وتمكن أعضاء المجلس من مراقبة هذه المناورات المضللة خلال ثلاث جولات من الحوار التفاعلي غير الرسمي. لكن حتى تلك الجهود لم تساعد في إخفاء حقيقة وجود اختلالات جغرافية خطيرة في تنفيذ مشاريع التعافي المبكر في سورية. فالحقائق غنية عن البيان – نصف الأموال تذهب إلى إدلب، و ٣٥ في المائة فقط من الأموال تصل إلى الأراضي التي يقيم فيها غالبية السكان السوريين. وهذا مثال صارخ على النهج المسيس الذي تتبعه الدول الغربية إزاء مسألة المساعدة الإنسانية.

وحتى يومنا هذا، تواصل الوفود الغربية تمجيد جهودها الرامية إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية، وتتجنب بعناية قضية أخرى مزعجة للغاية: جزاءاتها الجنائية الانفرادية التي لها تأثير ضار على السوريين العاديين. فهذه الجزاءات هي العامل الرئيسي وراء الحالة الإنسانية المتدهورة في سورية. وبصفة أساسية، تعمد البلدان الغربية إلى تفاقم الحالة، في محاولة لتأخير عملية تطبيع الحالة في البلد قدر الإمكان من أجل النيل من مصداقية جهود حكومتها الشرعية.

وفي السياق نفسه، فهي تضع عقبات مصطنعة أمام عودة اللاجئين من البلدان المجاورة إلى سورية بسبب مخاوف من أنه في حالة عودة المواطنين بأعداد كبيرة، ستجني الحكومة السورية مكاسب سياسية. ونعتقد أن مثل هذه الألعاب السياسية عديمة الضمير المتعلقة بسورية يجب أن تنتهي. وهذا ليس موقفنا فحسب، بل إرادة الشعب السوري أيضا.

وبعبارة أخرى، نؤيد تقديم المساعدات الإنسانية لجميع السوريين، دون معايير مزدوجة أو تمييز، وأن يتم ذلك بحسن نية، وبدون تسييس، ودون اتخاذ تدابير موازية وأحادية وخانقة تبطل أي مساعدة إنسانية. وآمل حقا في أن نتمكن من بلوغ هذا الهدف الذي يبدو بسيطا وواضحا بحلول تموز/يوليه. ونحث زملاءنا على عدم إضاعة الوقت والتخلي عن الشعار المتعلق بالافتقار المزعوم إلى بدائل للآلية العابرة للحدود، وهو ما يتوقف فقط على عدم رغبتهم في التخلي عن هذه الآلية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، الذي يجدد آلية المساعدات عبر الحدود لمدة ستة أشهر أخرى.

ونعرب عن تقديرنا الخاص للجهود الدؤوبة التي بذلتها النرويج وأيرلندا، بوصفهما المشاركين السابقين في الصياغة، والبرازيل وسويسرا، بوصفهما المشاركين الحاليين في الصياغة، لتمهيد الطريق لهذا القرار الهام. ولا تزال وحدة الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة حاسمة، ونحن نؤيد هذا القرار.

ونتيجة للنزاع الذي طال أمده والمحاط بمشهد سياسي معقد في سورية وخارجها، وصلت الاحتياجات الإنسانية في سورية إلى مستويات قياسية. ووفقا للتقرير الخاص للأمين العام (S/2022/933)، فإن ما يقدر بنحو ١٥,٣ مليون شخص في جميع أنحاء سورية هذا العام سيعتمدون بشدة على المساعدات المنقذة للحياة، مثل الغذاء والماء والمأوى والتعليم واللوازم الطبية الحيوية.

ونقر بالتباين في الآراء بين أعضاء المجلس بشأن فعالية كل طريقة من طرق المساعدات في سورية. ومع ذلك، ففي هذه اللحظة، لا تزال العملية القائمة عبر الحدود من خلال معبر باب الهوى الخيار الأكثر فعالية، وتوفر مستوى مرضيا من الشفافية وتلبي الاحتياجات الأساسية للشعب السوري، بما في ذلك النساء والأطفال في الشمال الغربي، من حيث الحجم والنطاق على حد سواء، كما أشار تقييم الأمين العام. وبينما ترحب اليابان بتجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ستة أشهر أخرى، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن الولاية ينبغي أن تكون سنة واحدة على الأقل، لأن ستة أشهر لا تكفي لتقديم المساعدة اللازمة.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المتردية في سورية، من الأهمية بمكان تقييم ومعالجة على النحو المناسب الحاجة إلى أنشطة التعافي المبكر، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية، مثل الكهرباء والمياه. واليابان مستعدة لزيادة دعم برامج التعافي المبكر هذه.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمساعدة عبر خطوط التماس أن تكمل المساعدة عبر الحدود من خلال التعاون الهادف للحكومة السورية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على أساس هذا القرار. ومع ذلك، لا تزال الآلية العابرة للحدود شريان حياة حيوي لملايين السوريين.

وأخيرا، يجب على المجلس أن يعطي الأولوية لاحتياجات الشعب السوري وأن يوسع مساعدته من خلال جميع الطرائق المتاحة. وستدعم اليابان باستمرار الشعب السوري، في إطار مفهوم الأمن البشري، لأن من واجبنا التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، وجعل الناس في محور الاهتمام وعدم ترك أحد خلف الركب، مع الاستمرار في البحث عن حل سياسي للنزاع السوري بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (سورية): لقد بذلت الجمهورية العربية السورية، وما تزال، كُل الجهود الممكنة لتوفير الخدمات الأساسية للسوريين. وهي تعمل بشكل دؤوب لتحسين ظروف حياتهم المعيشية وتتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية لضمان تقديم المساعدة لجميع السوريين دون تمييز.

لقد تعاملت سورية بإيجابية مع الجانب الهام الذي تضمنه قرار مجلس الأمن ٢٥٨٥ (٢٠٢١) لأول مرة المتمثل في دعم أنشطة التعافي المبكر، باعتبار أن هذه المشاريع تمثل مرتكزا أساسيا في الارتقاء بالحالة الإنسانية في سورية وتقلل الاعتماد على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة. وأثمرت الجهود التي بُذلت قبل تبني المجلس للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) إلى إدراج قطاع الكهرباء أحد القطاعات الحيوية الأساسية المشمولة ضمن أنشطة ومشاريع التعافي المبكر.

إلا أن الجهود الكبيرة التي قامت بها سورية للارتقاء بالحالة الإنسانية للسوريين قد واجهت، ولا تزال تواجه، تحديات حقيقية وصعوبات جمّة، كان لها أثر كبير في عدم تحقيق تقدم ملموس في الحالة الإنسانية حتى هذا اليوم. فاستمرار بعض الدول الغربية في تسييس العمل الإنساني وغياب أي إرادة حقيقية لديها لتحقيق تقدم في الحالة الإنسانية، وهو ما يثبته عدم وفائها بتمويل خطة الاستجابة الإنسانية ومواصلتها فرض

التدابير القسرية الانفرادية اللاشرعية على الشعب السوري، قد ساهم في مفاقمة معاناة السوريين وعدم تحقيق الأهداف التي كان من المأمول تحقيقها بموجب أحكام القرارين المذكورين.

بناء عليه، فقد حرصت الجمهورية العربية السورية أثناء قيام أعضاء المجلس بالنظر في تمديد مفاعيل القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) على وضعهم في صورة تقييمها لما أنجز خلال العام ونصف العام الماضيين وما تتطلع إلى إدراجه من جوانب هامة في نص أي قرار جديد، وذلك وفقا لما يلي:

أولا، التأكيد على توفير الكهرباء ومستلزمات الطاقة للخدمات الأساسية وإقامة مشاريع الطاقة المتجددة الداعمة لقطاع الكهرباء وإضافة قطاعات حيوية ضمن مشاريع التعافي المبكر، خاصة دعم العمل الميداني في مجال إزالة الألغام والمخلفات غير المنفجرة، لما له من أهمية كبيرة في الحفاظ على أرواح المدنيين؛

ثانيا، زيادة حصة مشاريع التعافي المبكر في إطار خطة الاستجابة الإنسانية والتوسع في تلك المشاريع كما ونوعا؛

ثالثا، دعم الجهود الرامية إلى توفير الخدمات الأساسية لضمان العودة الكريمة والآمنة والطوعية للاجئين وتقديم الدعم للعائدين داخل سورية؛

رابعا، الإشارة إلى الآثار السلبية للتدابير القسرية أحادية الجانب على العمل الإنساني في سورية وجهود الأمم المتحدة ووكالاتها في هذا المجال، وذلك استنادا إلى ما ورد في تقرير الأمين العام المقدم بموجب قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) (S/2022/933)؛

خامسا، دعوة المانحين إلى الوفاء بالتزاماتهم التي قطعوها بشأن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في سورية، كما أشار أيضا تقرير الأمين العام المذكور آنفا، خاصة أن تمويل الخطة لم يصل إلى ٥٠ في المائة حتى نهاية العام الماضي؛

سادسا، التأكيد على تعزيز إيصال المساعدات من داخل سورية بما يؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي في هذا المجال، آخذين بالاعتبار أن الوصول من الداخل ينسجم مع المبادئ التوجيهية للعمل الإنساني، لا سيما احترام سيادة واستقلال ووحدة وسلامة الأراضي السورية.

في الختام، يود وفد بلدي أن يشدد على أن الارتقاء بالحالة الإنسانية في سورية يحتاج إلى عملية تطوير وتحسين مستمرة. وبالتالي فإن التمديد التقني لمفاعيل قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) لا يمكن أن يكون المسار المناسب لدعم هذه العملية. ولهذا تؤكد سورية أنها سوف تستمر في متابعة تقييم تنفيذ هذا القرار من خلال جلسات الحوار التفاعلي غير الرسمي التي سيعقدها مجلس الأمن للوقوف على ما سيُحرز من تقدم من الآن حتى نهاية فترة ولاية هذا القرار في ١٠ تموز/يوليه القادم.

وستبقى سورية مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء في المجلس، لا سيما حامْلَي القلم، لضمان أن أي قرار سيتخذه المجلس مستقبلا بهذا الخصوص سوف يلبي تطلعات السوريين واحتياجاتهم الإنسانية في ظل الاحترام الكامل لسيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.